أولاً : النظام السياسى فى مصر القديمة

يخطئ من يظن أن مصر القديمة كانت خلواً من فكر سياسى ناضج يتوازى مع ذلك النظام السياسى المستقر والنظام الاجتماعى والأخلاقى الأمثل الذى عرفه المصريون منذ ما قبل الألف الثالثة قبل الميلاد .

لقد قر فى الأذهان أن مصر القديمة كان يحكمها ملوك آلهة أو أبناء آلهة ، وأنهم كانوا يحكمون بمقتضى هذه السلطة الإلهية التى خولوها لأنفسهم واقتنع بها الرعايا وآمنوا بها !! لكن الحقيقة التى كشف عنها المؤرخون من أمثال ديودور قديماً وفلندرز بترى حديثاً تؤكد " أن نظرية الحق الإلهى للملك كانت مقيدة تقييداً كبيراً بالنسبة لملوك مصر القديمة " (١) .

إن الحقائق التى تتكشف أمامنا عبر قراءة الوثائق والوصايا والنقوش القديمة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن المصرى القديم قد بلغ وعيه السياسى حداً من النضج ربما نحسده عليه اليوم ونحن فى أواخر القرن العشرين الميلادى !

ويكفى أن نشير هنا باختصـــار إلـــى أن النظـــام السياســـى المصرى قد عرف صورة من الصور الناضجة للتقســـيم الإدارى ، فضلاً عن أنه عرف تعدد السلطات، كما عرف صورة أوليـــة مـــن صور ما نسميه اليوم نظام الفصل بين هذه السلطات .

إن السلطة الحكومية فى مصر كانت تتكون مـــن " الملـــك " و"الوزير " و" موظفو البلاط " و " الإدارات المحليـــة " و " الحكـــم الذاتى فى الريف " . وهذا التدرج فى السلطة التنفيذية كان قائماً على أساس مركزية القرار ولامركزية التنفيذ ؛ فقد كانت ســـلطة الملـــك تتلخص فى التنظيم العام لأمور الدولة وإنجاز المشـــروعات العامـــة والهيمنة على شئون العلاقات الخارجية حيث كان عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية حقاً من حقوق الملك ، وكذلك كان عليه أن يعين كبار الموظفين وخاصة الوزير . كما كان عليه أن يتفقد الأشغال العامـــة وسير العمل فى الإدارات المختلفة ، كما كان هـــو القـــائد الأعلـــى للجيش وإليه تنسب انتصاراته لأنه فى معظم الأحوال كان يقود جيشه بنفسه، فهكذا فعل تحتمس الثالث ورمسيس الثانى [٢] .

أما سلطة الوزير فكانت تتلخص فى أنه يمثل الأداة المنفذة لكافة الشئون الإدارية فى الدولة والتى تدخل ضمن اختصاصات الملك باستثناء الناحية الدينية . وتشير وثيقة تاريخية ترجع إلى عهد الأسرة الثانية عشرة دونت على جدار معبد الوزير " رخميرع " إلى واجبات الوزير ومهامه . وقد جاء فى هذه الوثيقة أن من مهام الوزير :

(١) تنظيم شئون الإدارة العامة .
(٢) تعيين أربعة مفررين ومفتشين لموافاة الوزير ثلاث مرات فى السنة بأحوال المقاطعات الواقعة ضمن اختصاص كل منهم مع تقديم الوثائق والتفتيش على القائمين بمراجعة الحسابات وضبطها.
(٣) تسلم التقارير الواردة من مفتشى الأقاليم وكذلك قوائم الإحصاءات التى فى حوزتهم .
(٤) النظر فى الشئون الخاصة بحدود المقاطعات وتحديد الأراضى والفيضان والترع وإصدار التعليمات الخاصة بالمحصول التالى وقطع الأشجار وتنظيم تحصيل المتأخرات من الضرائب ،

والنظر فى مظالم الحكام المحليين وحوادث السطو والسرقة فى الأقاليم والمنازعات المختلفة .

(٥) الإنابة عن الملك فى إذاعة الرسائل الملكية إلى شتى المقاطعات وإرسال البلاغات والأوامر الملكية إلى الجهات المختلفة والإشراف على رجال الحرس الملكى وعلى تنظيم البعثات الملكية.

(٦) ترقية القضاة وتعيين حارسى المحكمة ، كما كان من واجباته تنظيم الملاحة فى نهر النيل .

(٧) الإشراف على سير السفن والبضائع ومراجعة أعمال مرشدى السفن وموجهيها [٣] .

والجدير بالذكر أنه منذ عصر الأسرة الثامنة عشرة وما بعدها أصبح هناك وزيران ، وزير الشمال ويختص بشئون الدلتا ومصر الوسطى ، ووزير الجنوب واتخذ مقره مدينة طيبة . فضلاً عن أنه تقرر تعيين حاكم له سلطات مماثلة على إقليم النوبة وأثيوبيا وكان يطلق عليه الابن الملكى فى كوش [٤] .

أما موظفو البلاط الملكى فكان كبيرهم هو رئيس البلاط الملكى الذى كان من الضرورى أن يتمتع بعراقة الحسب والنسب ويختار لمهابته وشدة بأسه وقوة مراسه ومواهبه الفذة فى القيادة والتوجيه لضمان استتباب الأمن والحفاظ على النظام . وقد كان رجال الحاشية بعد ذلك عديدين فمنهم مخابراته السرية ومنهم المعلمون الخصوصيون ، ومنهم المبعوثون الخاصون ، ومنهم الأتباع الذين يرافقونه فى رحلاته ، ومنهم حامل أختامه ورسوله الخاص وكاتبه الخاص والمشرف على شئون الديوان الملكى وملاحظ الحدائق ورئيس المهندسين المعماريين الذى كان يوكل إليه تصميمات بناء الأهرام والمعابد . . . الخ وباختصار كانت حاشية الملك تتسع لتشمل كل من يقوم للملك بأى عمل سواء كان مترجماً أم صائغاً أم رئيساً للإسطبل أم محاسباً أم سائقاً أم حاملاً للأقواس أم عازفاً أو مغنياً .

ويأتى بعد ذلك رؤساء الحكومات المحلية الذين يطلق عليهم حكام المقاطعات الذين كانوا يعاونون الحكومة المركزية إذ لم تكن " هناك قط مركزية قوية " (٥) .

ولذلك فقد كانت الإدارة المحلية تقوم بكافة الشئون الإدارية للمقاطعة التى تحكمها ويولى حاكم المقاطعة مندوباً عنه فى كل قسم من أقسامها وكان هؤلاء يقومون بما يقوم به الآن مأمورو المراكز ويقدمون تقاريرهم للوزير مباشرة . وكان فى ذلك بعض الحد من سلطات حاكم المقاطعة [٦] .

أما إدارات شئون الأقسام الريفية فكان يعهد بها إلى بعض أعيان تلك المناطق ويسمون سارو **Saro** أى الرؤساء وإن لم يكونوا من الموظفين الحكوميين حيث كان من مهمتهم إصدار الأوامر والتعليمات بعد التصديق عليها من " مدير الجنوب " ويقوم بتنفيذها الموظفون الحكوميون ، كما كان من مهمتهم أيضاً جمع الضرائب المحلية [٦] .

أما السلطة الثانية التى كان لها أهميتها واستقلالها النسبى عن السلطة الحكومية فقد كانت السلطة القضائية . وقد كان قاضى القضاة يمثل أهم رجل فى الدولة بعد الوزير وكان يحمل لقب قاضى (ساب) محكمة العدل (زادو) .

وتشير بعض الوثائق إلى وجود محكمتيـــن ، إحداهمـــا فـــى الجنوب وكانت تتألف من مجلس الثلاثين الذى يقوم أعضاؤه باختيار رئيس المحكمة من بينهم وكانوا يلقبـــون بالقضـــاة العظـــام (أور) ، ومحكمة الشمال حيث كان مجلس القضاء يتألف من ست دوائر تعقد فى " أثيت تاوى " وهى المدينة التى أنشأها أمنمحات الأول مؤســـس الأسرة الثانية عشرة لتكون عاصمة لملكه .

ولقد كانت إجراءات المحاكمة تتضمن فى جميع الأحـــوال أن يتقدم المدعى بعريضة دعوى مكتوبة إلى المحكمة ، ثم يتقدم المدعى عليه بتقديم رد مكتوب عليها ، ويتبادل الطرفان تقديـــم المذكـــرات والردود . وفى ضوء ذلك يفصل القاضى فى القضية . ولم يقتصـــر الأمر على هاتين المحكمتين المركزيتين فى الشمال والجنوب ، بـــل كانت هناك محاكم محلية فى كل مدينة يرأسها أحد القضاة [٧] .

وقد كشفت بعض الوثائق عن مدى استقلال القضاء فى مصـــر القديمة حيث كانت المحاكمات تسير بدقة طبقاً للإجراءات القانونيـــة وبدون حضور الملك ، ففى محاكمات الأســـرة السادســـة والأســـرة العشرين تروى الوثائق أن رجال الحاشية قد دبروا بزعامة زوجـــة

الملك مؤامرات لقلب نظام الحكم بعد قتل الفرعون الجالس على العرش ؛ ففى عهد الأسرة السادسة دبرت زوجة الملك وكانت تدعى "أمتس" مؤامرة لقتل زوجها " بيبى " الأول وفشلت المؤامرة وأصدر الملك أمره بتشكيل محكمة لمحاكمتها ، وقيل فى سبب إقدام الملكة على هذه المؤامرة غيرتها من زواج الملك بأميرتين غيرها . وفى عهد الأسرة العشرين دبرت إحدى نساء الحريم الملكى وتدعى " تى " مؤامرة لقتل الملك رمسيس الثالث والاستيلاء على الحكم لتمكين ابنها " بنتاؤرع " من اعتلاء العرش وقد كشفت هذه المؤامرة أيضاً وأمر الملك بتشكيل محكمة لمحاكمة زوجته والمتآمرين معها [٨] .

ولقد أشار المؤرخ ديودور الذى زار مصر فى عام ٥٩ قبل الميلاد إلى المحاكمة الأولى قائلاً : " إنه قد تولى هذه المحاكمة أحد القضاة واشترك معه قاض ثان فى تحرير التقرير . وقد تم هذا دون أن يشترك الملك فى الأمر أو يتدخل فى سير القضية " [٩] .

واستدل ديودور من ذلك على أن الملك المصرى القديم " لم يكن ليستطيع أن يقوم بأى عمل أو يدين شخصاً أو يعاقب آخر لمجرد نزعة شخصية أو بقصد التشفى والانتقام أو لأى دافع آخر لا

يتفق وروح العدالة بل كان مقيد التصرف فى كل حالة وفق ما تنص عليه القوانين [١٠] .

وقد علق د. عبد القادر حمزة على هاتين المحاكمتين فى هاتين الحادثتين التاريخيتين الشهيرتين بقوله " فى هذين الحادثين لم يندفع الملكان بالغضب فيبعثا بالمتآمرين إلى الإعدام بلا تحقيق ولا محاكمة. لقد شرع المتآمرون فى اغتيال رمسيس الثالث ومع ذلك لم يفعل غير أن أحالهم إلى التحقيق والمحاكمة ، وقد قال للقضاة إنه لا يعرف شيئاً مما دبروه ضده ، أى أنه يمتنع من أن يشير عليهم برأى أو عمل ويترك لهم أن يتبينوا الجريمة ونصيب كل مجرم فيها حتى إذا فرغوا من ذلك أنزلوا العقاب بكل ما يستحقه من غير أن يراجعوه وهو فى هذا كله يحذرهم من أن يعاقبوا بغير حق . والذين قرأوا بعض الشىء من تاريخ الأمم يعرفون أن كثيراً من الملوك فى الشرق والغرب كانوا إذا غضبوا على أمير أو وزير أو عظيم دفعوا به إلى سيف السياف أو إلى السجن يدخل عليه فيه من يقتله بلا تحقيق ولا محاكمة ! . إن ما فعله بيبى الأول منذ خمسة آلاف سنة ، وفعله رمسيس الثالث منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة يدل على تمسك

بالعدل كانت مصر وحدها هى التى تعرفه فى تلك العصور القديمة . . . ولسنا نزعم أن جميع ملوك مصر كانوا يفعلون مثلما فعل بيبى الأول ورمسيس الثالث ولكننا نزعم أن هذين الملكين لم يفعلا ما فعلاه وبين أحدهما والثانى أكثر من ألف سنة إلا وقد عرفا أن حب العدل كان من أقوى الفضائل عند الأمة المصرية القديمة " (١١) .

ولعلنا نضيف إلى تعليق د. حمزة أن هاتين الحادثتين التاريخيتين تدلان على احترام الجميع للقانون وتقديسهم لضرورة أن تأخذ العدالة مجراها الطبيعى وكل ذلك يدل دلالة واضحة على مدى نضج الوعى السياسى للإنسان المصرى القديم .